

على الاستقصاء في النوازل من ابنته بشهوة وعن امها او بنت بنته حرمت
عليها ثم جامعها بعد ذلك فولدت منه ولدا فمات الرجل قبل ان يرضع منه
الولد الاخر لانه ليس بوارث قال الشيخ لا يرضع منه الولد الا بغير اللبن
حرمة مختلف فيها كما في الطلاق المضاف لوتره وجها حتى طلقت منه ثم وطئها
فولدت نسبت النسب من غير النكاح ولا عنة ومع خصوصية هذا ان الامم
مختلف فيها فلم ينقطع النسب كما معنا **الباب الثاني من رجل مات**
عن بنت بنت عمته لابنة واهمة وابن وبنت لبنته خاله وبنت بنت عمته
ابنة وبنت ابن عمه لابنة خاله لكل بنت بنت عمه الميت ولولدي بنت
خال الميت الثلثان منها لبنت بنت عمه الميت والثلث ابنته وابن
بنت خال الميت بلا خلاف بين ابن حنيفه وصاحبه ولتسبب من
المستلزم من جنس ابك التي اختلف فيها ابو يوسف ومحمد بن القاسم
على النفس او على ابي بطن اختلفوا فيه لان نكاح المسك انما مضمونها
اذا كانت الورثة كلهم يدلون الى الميت بصنف واصرحوا اولاد البنات
او اولاد الاخوان والخالات او اولاد العمات لانهم يدلون الى الميت
بصنف واحد ومعهم الاخوان والبنات والعمات اما في من الصورة
فكل واحد من الورثة يبدى الى الميت بصنف غير الصنف الذي يبدى به
الاخوان احد من اولاد العم والاخوة من اولاد الخال والعم والخال

ط

كل واحد منهما صنف فينبغي ان لا يكون فيه خلاف بين المذنبين واما بنت
بنت عمه الاب وبنت ابن عمه الاب فلا ينسب لهما لانهما احد من اولاد الخال والعم
فدعي الارحام بالقراب فاذا كانت المسئلة خرج على من الصنف فلا يختلف
الامر بين ان يكون عمدا او لاد انما هو عدو ولد لعمه واخرا على كل
حال يولد العمه الثلثان لو تزكيا لاب وام واختا لاب ظن بعض المصنفين
ان المراضة النصف ومنه المبرهن شي والصحاح انها لا ترث منها لان الاخت
الاب لا ترث من الاب وام قلاته ابي ان لا ترث ذلك الغاصبي في
قراينه **الباب السادس** ابو يوسف يعتبر الابان في ذوى الارحام ومحمد
يعتبر الاخوان على ما عرف في القراين ذكر القاضي الامام صدر الاسلام ابو
اليسر البرزوي قولنا حنيفة مع قول ابي يوسف وذكر السيد الامام ابو جعفر
قولنا حنيفة مع قول محمد وانهما الروايات ان قولنا حنيفة اخذ ابو يوسف
وعنه الفتوى وسألت الامام فراديس محمد بن محمود ان الفتوى على قول
ابنهما قال الفتوى على قول ابي يوسف لان الروايات اختلفت عن ابي حنيفة
ومحمد فلا ترجح لاحدهما على الاخر وسألت ان الفتوى في الجمع الاخرة على
قول ابي حنيفة ام على قول ابيد قال بعض المشايخ يفتون على قول ابي حنيفة
للتزوية وحسنه على قول زيد بن ثابت ورواه الجماعة الا وهو كان ابو القاسم
الصوفي في الحديث يقول المحدثي واو نصر بن خالد ومحمد بن سلمة كانا